دفاع عن صحيح الإمام البخاري رحمه الله

إعداد
الشيخ إبراهيم بن عبدالله المزروعي

www.baynoona.net
@baynoonanetUAE
@baynoonanet

أحدهما، فقد جاوز القنطرة ودخل في طريق الصحة والسلامة ولا ريبَ في ذلك، وأنه هو الأصلُ عندنا.

وليس معنى ذلك أن كل حرفٍ أو لفظةٍ أو كلمةٍ في "الصحيحين" هو بِمَنْزِلة ما في "القرآن" لا يُمكن أن يكون فيه وَهْمٌ أو خطأٌ في شيءٍ من ذلك من بعض الرواة، كلا، فَلَسْنَا نعتقدُ العصمةَ لكتابٍ بعد كتاب الله تعالى أصلاً ...

كل مَن شمَّ رائحةَ العِلْم بالحديث الشريف يعلمُ بداهةً أن قولَ المحدث في حديثٍ ما: "رواه الشيخان" أو "البخاري أو مسلم" إنما يعني أنه صحيح) [انظر: مقدمة الشيخ الألباني لشرح العقيدة الطحاوية (ص ١٤-١٥)].

ومن الصّور التي ينبغي للمعتبر التأمّل فيها، أنّه قد سعى أقوام كثر من شتى الطوائف والملل والنحل والعلمنة، وأصحاب العقول المريضة في تشويه سمعة هذين الكتابين بأقصى مايملكون من جهد مالي أو فكري وعلمي، فماتت دعواهم وشبهاتهم وتلاشت، ودُفن ذكرهم في مزبلة التّاريخ ومقتهم النّاس، وبقي المسلمون ولله الحمد متوارثين كبيرهم فصغيرهم، عالمهم وعوامّهم، في دروسهم ومنابرهم، في أمرهم ونهيهم، إذا قيل رواه البخاري أومسلم أو هما معا، سلّموا لذلك بدون جدال أو وسوسة أذهان، فلا يجوز لأحد الطعن والتشكيك فيهما. والحمد للّه رب العالمين.

كتبه؛ ابراهيم بن عبدالله بن سيف المزروعي
- أبوظبي - السابع من رجب ١٤٤٠هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى صحبه ومن والاه ، أمّا بعد :

إنّ من أجل كتب الإسلام التي حفظ الله تبارك وتعالى بها دينه:

*كتاب الجامع المسند الصّحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ رحمه الله تعالى الذي قال فيه أئمة الحفّاظ والمتقنين الرّاسخين في العلم من أهل عصره: إنّه كان آية من آيات الله في أرضه، وكذاك

*صحيح الإمام الحافظ مسلم بن الحجّاج القشيري النّيسابوري رحمهم الله تعالى (٢٦١ ت).

وقد اتّفق علماء الإسلام وأعمدتها شرقا وغربا على أنّه ليس بعد كتاب الله تعالى أصحّ من صحيحي البخاري ومسلم

■ قال الحافظ النووي رحمه الله: (اتّفق العلماء رحمهم الله على أنّ أصحّ الكتب بعد القرآن العزيز الصّحيحان: البخاري ومسلم، وتلقّتهما الأمّة بالقبول، وكتاب البخاري أصحّهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة) [شرح النووي على مسلم-١/ ١٤].

■ وقال الإمام أبو عمرو بن الصّلاح رحمه الله تعالى في مقدّمته:(أول من صنّف في الصّحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ا وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري ، واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز) [مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣)].

ثم اعلم أنّ قول أهل العلم عبارة: (أصحّ الكتب بعد كتاب

الله صحيح البخاري ومسلم)ليس معناه أنه يقابل القرآن الكريم و يساويه أويقارنه في منزلته وألفاظه!وإنّما لأجل أنّه لا يوجد (كتاب حديث) أنظف فيما جمعاه وأصحّ منهما.

■ قال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله: (الحقُّ الذي لا مِرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر أن أحاديث الصحيحين صحيحةٌ كلها. ليس في واحدٍ منها مطعنٌ أو ضعفٌ،وإنّما انتقد الدارقطني وغيره من الحفّاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كلُّ واحدٍ منهما في كتابه ، وأمّا صحةُ الحديث في نفسه فلم يخالف أحدٌ فيهافلا يهولنَّك إرجافُ المرجفين، وزعمُ الزّاعمين أن في الصحيحين أحاديثَ غيرَ صحيحةٍ) [الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص ٣٥)].

■ قال ولي الله الدهلوي رحمه الله في كتابه الحجة البالغة: (أما الصحيحان : فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع، صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين).

■ وقال العلامة الألباني رحمه الله:(والصحيحان هما أصحّ الكُتب بعد كِتاب الله تعالى باتِّفاق علماء المسلمين مِن الْمُحدِّثِين وغيرهم فقد امتازا عن غيرهما مِن كُتب السنة بِتفرّدهما بِجَمْع أصحِّ الأحاديث الصحيحة،وطرح الضعيفة والمتون المُنكَرَة،على قواعد متينة،وشروطٍ دقيقةٍ،وقد وُفِّقُوا لذلك توفيقًا بالغًا لم يُوفّق إليه مَنْ بَعدهم ممن نحا نحوهم في جَمْع الصحيح كَابْنِ خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم.

حتى صار عُرفًا عامًا أن الحديثَ إذا أخرجه الشيخان أو